من خلال تلك المقابلات ـ على حد تعبير الصحفي يوئيل ماركوس ـ ان هناك تفاوتاً في تثمين كل من بيرس وشامير لما تحقق في السنتين الماضيتين. فالقائمة لدى بيرس طويلة، وتتضمن ثمانية انجازات، هي: ١ ـ انقاذ الاقتصاد؛ ٢ ـ اخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان؛ ٣ ـ انقاذ السلام مع مصر؛ ٤ ـ تغيير الاوضاع في المناطق؛ ٥ ـ التسبب في احداث شرخ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ٦ ـ موافقة الاردن على مفاوضات السلام دون الحصول على وعود مسبقة؛ ٧ ـ تخفيف حدة التوترات الطائفية؛ ٨ ـ تحسين مكانة اسرائيل الدولية وتوسيع علاقاتها على هذا الصعيد ( **المصدر نفسه** ).

اما شامير، فقائمته في هذا الشأن اقصر وتتميز، خلافاً لبيرس، ليس فقط بخلوها من الاشادة بتلك الانجازات، بل بضبط النفس والتشكيك. فالسنتان الماضيتان ـ كما يقول شامير ـ «حققتا ما كنا نتوقعه بالضبط، لا اكثر ولا أقل» ( **المصدر نفسه** ). ولذا، فقائمة شامير لا تتضمن، على سبيل المثال، الخروج من لبنان، «فالانسحاب من لبنان ليس انجازاً. انه امر كنا، جميعاً، نريده ومعنيين به. وفي كل الاحوال، كان سينفذ، ان بزيادة شهر او بنقصانه» ( **المصدر نفسه** ).

ويواصل شامير نظرته المتشككة الى كل ما ساقه بيرس كانجازات في عهده، بقوله انه لا يرى اي طريق قد شق، لا بالنسبة الى الاردن ولا بالنسبة الى العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، «ففرصة استئناف العلاقات كانت قائمة، وما زالت. وحتى الآن، لا نرى اي مؤشر جاد نحو تغيير طابع العلاقات بين الدولتين». وهو لا يرى، ايضاً، اي انجاز في العلاقات مع مصر «التي شهدت، على الدوام، فترات صعود وهبوط». وخلافاً لبيرس، فهو غير طامح في عقد لقاء قمة مع حسني مبارك، «فالقمة ليست هدفاً بحد ذاته»، والعلاقات مع الولايات المتحدة ـ على حد قول شامير ـ كانت ممتازة قبل تشكيل حكومة التكتل الوطني ( **المصدر نفسه** ).

ويلخص ماركوس هذا الجانب في المقابلات بأنه «عملياً، فكل ما يعتبره بيرس قمة النجاح، يصفه شامير بأنه مجرد بدايات، الاستمرار فيها سيقرر مدى نجاحها». وهكذا «ففي الجانب الاقتصادي، هناك بداية نجاح. وعلى الحدود مع لبنان لم تحل المشاكل كلية» ( **المصدر نفسه** ).

على صعيد مصير الحكومة واستمرار الشراكة بين الحزبين الكبيرين، يلاحظ انه بينما تحدث بيرس، وان بحذر، عن ان معركة الانتخابات قد تبدأ بعد سنة، فان شامير يرى ان الشراكة بين الحزبين يمكن لها ان تستمر الى ما بعد الثاني من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨، اي الى ما بعد الانتخابات العامة. مع ذلك، يستدرك شامير بقوله: «اذا تقدم العرب باقتراح لحل اقليمي وسط، وجد قبولاً لدى احد طرفي الحكومة فقط، عندها يجب، وبحق، حل الحكومة واجراء الانتخابات» ( **المصدر نفسه** ).

ومن الماضي الى المستقبل؛ فبينما تحدث بيرس عن انه سيواصل بذل الجهود في السنتين المقبلتين لدفع عجلة السلام الى امام وتوسيع دائرة الدول المشاركة فيه لتشمل الاتحاد السوفياتي والصين والسعودية ودول الخليج ( **المصدر نفسه** )، تحدث شامير عن ان السبيل الوحيد للتقدم في عملية السلام هو اطار كامب ديفيد ( **المصدر نفسه** ، ٣/١٠/١٩٨٦ ). ويؤكد، في حديث آخر، ان حكومته ستكون حكومة استمرار، وانه لن يكون هناك اي تغيير جوهري في سياسة الحكومة في اي مجال، لا في السياسة الاقتصادية ولا في الخارجية والامنية ( **ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦ ).

وفي خطابه في جلسة الثقة، حدد شامير سياسة حكومته للسنتين المقبلتين بأنها ستعمل على:

□ «مواصلة خفض نسبة التضخم، ولن تتهاون ازاء اي محاولة لخرق اتفاقات الأجور. واضاف ان سياسة حكومته الاقتصادية لن تقوم فقط على المبادىء الاقتصادية الصرفة، بل، ايضاً، ستُبنى على القيم الصهيونية، التي تعني الاستيطان في كل ارجاء ' ارض ـ اسرائيل '. لن نميز بين جزء وآخر من ' ارض ـ اسرائيل '. فكما ان هناك شعباً اسرائيلياً واحداً هناك ارض اسرائيلية واحدة.